

نظرت محكمة بداية جزاء عمان نظراً للدعوى وتحقيقها وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد في محاضرهما أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٩/٥/١٥ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ قضت فيه بما يلي :-

- ١- إدانة الظنين بجرم السكر المقرون بالتهريب طبقاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات ومعاقبته على ذلك بالغرامة عشرة دنائير والرسوم .
- ٢- إدانة الظنين بجرم السرقة طبقاً للمادة ٤٠٦/ب من قانون العقوبات وهي الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .
- ٣- تنفيذ العقوبة الأشد عن الظنين عملاً بالمادة ٧١ من قانون العقوبات وهي الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .
- ٤- نظراً لإسقاط الحق الشخصي واعتبار ذلك سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بالمادة ١٠٠ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة عن الظنين لتصبح الحبس لمدة شهرين والرسوم .
- ٥- عملاً بالمادة ٥٤ من قانون العقوبات وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرض مساعد النائب العام بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم ٢٠٠٩/٤٤٦٦٦ تاريخ ٢٠٠٩/٩/١٧ قضت فيه بإعلان عدم اختصاصها بنظر الطعن باعتبار أن محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية هي المختصة ولدى إحالة الأوراق إلى محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٩/١٩٩٣ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣ قضت فيه بعدم اختصاصها للنظر في الطعن الاستئنافي .

ونظراً لصدور قرارين متناقضين من مدين أو قفا سير العدالة تقدم مساعد النائب العام بهذا الطلب إلى محكمتنا على مقتضى المادتين ٣٢٢ ، ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لتعيين المرجع المختص بنظر الطعن الاستئنافي مبدياً أن محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظر الطعن الاستئنافي .

وفي ذلك نجد انه طبقاً للمادة ١٠ من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ٥٢ وفق ما عدلت بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ أن اختصاص محكمة بداية الجراء بصفتها الاستئنافية تنحصر في الطعون الموجهة ضد الأحكام الصلحية الجزائية الواردة في البنود الأربعة من الفقرة أ من هذه المادة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه صدر عن محكمة بداية الجراء فتكون محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظر الطعن الاستئنافي طبقاً للمادة ٢٦٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي نصت (تستأنف الأحكام الجنائية والجنحية الصادرة عن المحاكم البدائية إلى محكمة الاستئناف) .

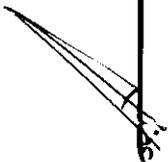
وعليه و عملاً بالمادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر تعيين محكمة استئناف عمان مرجعاً مختصاً للنظر في الطعن الاستئنافي واعتبار الإجراءات التي قامت بها محكمة بداية الجراء بصفتها غير المختصة صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار صادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٤٣١ هـ الموافق ١٤/١/٢٠١٠م

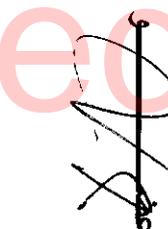
القاضي المتزنس



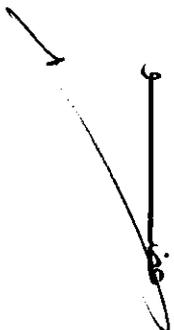
عضو



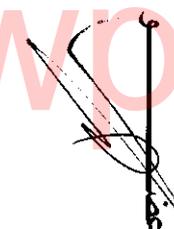
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



الوفيق

د. غ. د.